

الحماية الرقمية للاستثمارات الأجنبية الكبرى في إطار الاقتصاد الرقمي The Digital Taxation of Major Foreign Investments under the Legal Framework of the Digital Economy

تاريخ القبول: 2025/10/10

تاريخ الإرسال: 2025/08/23

التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بهدف استعراض الآليات القانونية المتاحة لتحقيق العدالة الجبائية في المجال الرقمي. خلصت الدراسة إلى ضرورة تكييف المنظومة الجبائية الجزائرية مع مستجدات الاقتصاد الرقمي، من خلال إصلاح تشريعي شامل، اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، والانخراط في الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهرب الضريبي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الحماية الرقمية؛ الاقتصاد الرقمي؛ العدالة الجبائية؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، القصور التشريعي.

Abstract:

This study examines the absence of a legal framework for digital taxation in Algeria, particularly in light of the growth of cross-border digital activities and the rising profits of major digital corporations in the Algerian market without effective contribution to the public treasury. It reviews pioneering international experiences-especially

دفايشية زهور*
DEGAICHIA Zhour
جامعة باتنة 1
University of Batna 1
مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي
Zhour.degaichia@univ-batna.dz

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية غياب إطار قانوني منظم للحماية الرقمية في الجزائر، خاصة في ظل توسع الأنشطة الرقمية العابرة للحدود، وارتفاع أرباح الشركات الرقمية الكبرى داخل السوق الجزائرية دون مساهمة فعلية في تمويل الخزينة العمومية. وقد تم تحليل التجارب الدولية الرائدة، لا سيما مبادرات فرنسا، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة those of France, the European Union, and the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)-to highlight available legal mechanisms for achieving tax justice in the digital domain. The study concludes that Algeria's tax system must adapt to the dynamics of the digital economy through comprehensive legislative reform, adoption of the principle of

* - المؤلف المراسل.

reciprocity, and active participation in international agreements aimed at combating digital tax evasion.

Keywords: Digital Taxation; Digital Economy; Tax Justice; Organisation

For Economic Co-Operation And Development (OECD); Legislative Shortcomings.

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، التي أفرزت ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، أين أصبحت المعاملات التجارية والاستثمارات تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، معتمدة على منصات رقمية وشركات عملاقة تنشط في المجال الافتراضي دون تواجد مادي ملموس داخل إقليم الدول المستقبلة لخدماتها.

هذا الواقع الجديد مكّن الشركات الرقمية الكبرى، على غرار Google، Apple، Facebook، Amazon، وغيرهم، من تحقيق أرباح ضخمة عبر استغلال الأسواق الوطنية لمختلف الدول، دون أن تخضع في كثير من الأحيان لأحكام الجباية المحلية، الأمر الذي أفرز إشكاليات قانونية معقدة، تتعلق بمدى قدرة الأنظمة القانونية والجباية الوطنية على مواكبة هذا النموذج الاقتصادي غير التقليدي، خاصة في الدول النامية والاقتصادات الصاعدة، ومن بينها الجزائر.

فرغم الأهمية الاقتصادية البالغة التي تكتسبها الاستثمارات الرقمية العابرة للحدود، إلا أن الجزائر لا تزال تفتقر لإطار قانوني فعال يضمن إخضاع هذه الأنشطة للجباية الوطنية، ما يؤدي إلى تفويت فرص مالية معتبرة ويكرّس ظاهرة التهرب الضريبي في البيئة الرقمية. في المقابل، بادرت العديد من الدول، على غرار فرنسا، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تبني سياسات وتشريعات تهدف إلى فرض ضريبة رقمية عادلة على الشركات الرقمية الكبرى، وهو ما يطرح ضرورة الاستفادة من هذه التجارب الدولية لتكييف المنظومة الجبائية الجزائرية مع



معطيات الاقتصاد الرقمي العالمي.

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية المحورية لهذا المقال في التساؤل التالي:
إلى أي مدى تمكنت الأنظمة القانونية والجبائية المعاصرة من ضبط آليات فرض
الحماية على الاستثمارات الرقمية الكبرى العابرة للحدود؟ وما مدى نجاعة الإطار
القانوني الجزائري في هذا المجال مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأهداف الأساسية، تتمثل في:

- محاولة إبراز مفهوم الحماية الرقمية وأبعادها القانونية والاقتصادية.
- تحليل واقع الإطار القانوني والجبائي الجزائري بخصوص الاستثمارات الرقمية الكبرى.

- استعراض التجارب الدولية الناجحة في فرض الحماية الرقمية، مع التركيز على
النموذج الفرنسي والأوروبي والأمريكي.

- تقديم اقتراحات قانونية تهدف إلى تطوير المنظومة الجبائية الجزائرية لمواكبة
الاقتصاد الرقمي العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد في هذا المقال على المنهج التحليلي المقارن،
من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية ذات الصلة، ودراسة
الإشكاليات المرتبطة بالحماية الرقمية، مع الاستفادة من التجارب المقارنة لاستشراف
الحلول الملائمة للواقع الجزائري.

المحور الأول: الحماية الرقمية بين المفهوم والتحديات القانونية

ساهم التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في إحداث تحول جوهري
في طبيعة الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي، حيث أصبحت المعاملات
التجارية والاستثمارات تتخذ بعدا رقميا عابرا للحدود، معتمدة على منصات افتراضية
وشركات رقمية كبرى تسيطر على جزء معتبر من الاقتصاد العالمي⁽¹⁾، وفي ظل
هذا الواقع الجديد، أضحت الحماية الرقمية تمثل إحدى أهم الآليات القانونية لضمان

عدالة ضريبية في البيئة الاقتصادية المعولة، خاصة مع تزايد ظاهرة الأرباح الضخمة التي تحققها الشركات الرقمية الكبرى دون أن تخضع للأنظمة الجبائية التقليدية في الدول التي تستفيد من أسواقها.⁽²⁾

وقد أدى هذا الوضع إلى بروز نقاش قانوني دولي واسع، تمحور حول كيفية وضع إطار قانوني يضمن إخضاع الاستثمارات الرقمية للجباية، مع المحافظة على جاذبية بيئة الأعمال وتشجيع الابتكار⁽³⁾، وهو ما دفع العديد من الدول إلى اعتماد آليات قانونية وتنظيمية لتكييف أنظمتها الجبائية مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يتناول هذا المحور الإطار المفاهيمي للجباية الرقمية من خلال توضيح مفهومها، أهميتها، وأبرز التحديات القانونية المعاصرة في سياق العولة والرقمنة.

أولاً- مفهوم الجباية الرقمية

أدت الطفرة التكنولوجية والانتشار الواسع للاقتصاد الرقمي إلى بروز إشكاليات قانونية جديدة، من بينها التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية في مختلف الدول، بسبب صعوبة إخضاع الأنشطة الرقمية العابرة للحدود للضرائب التقليدية.

فالاقتصاد الرقمي أفرز نماذج جديدة من الاستثمارات والخدمات، تعتمد على المنصات الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وتكنولوجيا المعلومات، ما خلق واقعا اقتصاديا يتميز بانعدام الحدود الجغرافية، في مقابل استمرار القوانين الوطنية محصورة ضمن نطاق إقليمي محدد.

في هذا السياق، ظهر مفهوم "الجباية الرقمية"، كآلية قانونية تسعى إلى ضمان العدالة الضريبية، والحد من ظاهرة تهرب الشركات الرقمية الكبرى من دفع الضرائب المستحقة، خاصة تلك التي تُحقق أرباحاً طائلة من الأسواق الوطنية، دون أن تترك أثراً مادياً مباشراً في إقليم الدولة المعنية.

ولفهم هذا التوجه القانوني الحديث، يقتضي الأمر بدايةً تحديد المقصود بالجباية



الرقمية، مع إبراز أهميتها القانونية والاقتصادية في السياقين الوطني والدولي.

1- تعريف الجباية الرقمية: تعدّ الجباية الرقمية أحد أبرز المستجدات القانونية والاقتصادية التي فرضتها الثورة التكنولوجية وتوسّع الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت الأنشطة والخدمات الرقمية العابرة للحدود تُدرّ أرباحاً ضخمة للشركات متعددة الجنسيات، بينما تبقى العديد من الدول، خاصة النامية منها، عاجزة عن فرض جباية عادلة على هذه الأنشطة.

فالتحولات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاقتصاد الرقمي فرضت ضرورة تطوير المفاهيم التقليدية للجباية، لتشمل الأشكال الحديثة للثروة والدخل، التي غالباً ما تتحقق عبر الفضاء الرقمي دون حاجة لتواجد مادي داخل الدولة المعنية⁽⁴⁾، وفي هذا السياق، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجباية الرقمية بأنها الآليات القانونية التي تهدف إلى إخضاع الأنشطة والخدمات الرقمية العابرة للحدود للأنظمة الجبائية الوطنية، بما يضمن عدالة ضريبية ويحد من التهرب الضريبي في البيئة الرقمية.⁽⁵⁾

وتتمثل الجباية الرقمية في مجمل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول على الشركات الرقمية الكبرى الناشطة عبر الإنترنت، خصوصاً تلك التي تحقق أرباحاً معتبرة من خلال استغلال الأسواق الوطنية، على غرار الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في مجالات التجارة الإلكترونية، الإعلان الرقمي، خدمات المنصات والتطبيقات الرقمية.⁽⁶⁾

إلا أن تحديد مفهوم دقيق وشامل للجباية الرقمية لا يزال محل خلاف فقهي وقانوني، بسبب تعدد أشكال الأنشطة الرقمية وتطورها المستمر، فضلاً عن التفاوت في التشريعات الوطنية، حيث نجد دولاً تبنت قوانين واضحة في هذا المجال، في حين لا تزال دول أخرى، ومن بينها الجزائر تفتقر لإطار قانوني منظم وفعال.

انطلاقاً مما سبق، يتّضح أن الجباية الرقمية ليست مجرد مفهوم تقني أو اقتصادي

بخت، بل تعد أداة سيادية تمكن الدول من حماية مواردها المالية وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، خاصة في ظل المنافسة غير المتكافئة التي تفرضها الشركات الرقمية الكبرى على الشركات المحلية.

غير أن غياب تعريف موحد دولياً للجبابة الرقمية يُعد أحد أبرز العراقيل أمام تجسيدها بفعالية، ما يستدعي تكاثف الجهود الدولية لتوحيد المفاهيم وتطوير التشريعات، لاسيما في الدول النامية التي تبقى أكثر عرضة لخسائر مالية بسبب الأنشطة الرقمية غير المنظمة.

وفي التعريف العام، يُقصد بالجبابة الرقمية مجمل الآليات القانونية والضريبية التي تهدف إلى إخضاع الأنشطة التجارية والخدمات التي تُمارس عبر الوسائط الرقمية (كالمُنصات الإلكترونية، التجارة عبر الإنترنت، خدمات الذكاء الاصطناعي، الإعلانات الرقمية) للأنظمة الضريبية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.⁽⁷⁾ تسعى الجبابة الرقمية إلى معالجة ظاهرة ما يُسمى "الملاذات الضريبية الرقمية" أين تستغل الشركات الكبرى ثغرات القوانين الوطنية لتجنّب دفع الضرائب في الدول التي تُحقّق فيها أرباحاً، رغم غياب وجود مادي دائم فيها، وهو ما يُعرف بـ "اقتصاد دون حدود في مقابل قانون محدود".

2- أهمية الجبابة الرقمية: تُعد الجبابة الرقمية اليوم من أبرز الآليات القانونية التي تسعى الدول إلى تبنيها لضمان تحقيق مداخيل مالية عادلة ومواكبة التغيرات التي فرضها الاقتصاد الرقمي⁽⁸⁾. فمع تزايد أرباح الشركات الرقمية الكبرى، التي تنشط في أسواق دولية مختلفة دون ارتباط إقليمي فعلي، برزت الحاجة إلى تكييف الأنظمة الجبائية بما يضمن فرض ضريبة على هذه الأنشطة، حمايةً للسيادة المالية للدول وضماناً لتكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين الاقتصاديين⁽⁹⁾.

وتكمن أهمية الجبابة الرقمية في أنها تساهم في الحد من التهرب الضريبي المرتبط بالنشاطات الرقمية، وتدعم الموارد المالية للدول، خاصة تلك التي تعتمد على مداخيل

الحماية كركيزة أساسية لتمويل السياسات العامة⁽¹⁰⁾. فمع توسع الاقتصاد الرقمي، تُصبح مداخل الضرائب التقليدية غير كافية، لذا تُعدّ الحماية الرقمية وسيلة لضمان تمويل الميزانيات العامة، خاصة في الدول التي تعرف عجزاً مالياً⁽¹¹⁾.

كما أن اعتماد الحماية الرقمية يساهم في إرساء عدالة جبائية بين الشركات المحلية التي تخضع عادة للأنظمة الضريبية التقليدية، وبين الشركات الرقمية الكبرى التي تستغل الفراغات القانونية لتحقيق أرباح طائلة دون تحمل أعباء جبائية مماثلة، فتضمن الحماية الرقمية إخضاع الشركات الرقمية الكبرى، مثل *Amazon*، *Google*، *Apple*، *Facebook* وغيرها للضرائب المستحقة في الدول التي تستفيد فيها من المستخدمين والأسواق، وهو ما يُعزّز مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية⁽¹²⁾. من جهة أخرى، تساهم الحماية الرقمية في تكييف النظام الجبائي مع التحوّلات الاقتصادية، حيث يُنظر للحماية الرقمية على أنها وسيلة لضبط النشاط الاقتصادي الرقمي وتحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار والابتكار، وبين ضمان حقوق الدول في حماية مصالحها الجبائية، وهو ما يجعلها من الملفات القانونية ذات الأولوية على المستوى الدولي والإقليمي.

لا يخفى أن أهمية الحماية الرقمية تزداد بحدة في الدول النامية مثل الجزائر، حيث يشكل غيابها أحد مظاهر العجز القانوني في مواكبة الاقتصاد الرقمي العالمي. ففي الوقت الذي تُحقّق فيه الشركات الرقمية الكبرى أرباحاً معتبرة من السوق الجزائرية عبر خدمات رقمية متنوعة، تبقى هذه الأرباح خارج نطاق الحماية الوطنية، ما يحرم الخزينة العمومية من مداخل هامة، ويكرّس في ذات الوقت منافسة غير عادلة مع المؤسسات المحلية. ومن هذا المنطلق، بات من الضروري إدراج الحماية الرقمية ضمن أولويات الإصلاح القانوني في الجزائر، تماشياً مع التجارب الدولية الرائدة. رغم ما تحقّقه الحماية الرقمية من مكاسب قانونية واقتصادية، إلا أن تطبيقها يُثير عدة إشكاليات عملية، أبرزها:

- صعوبة تحديد مقر النشاط الرقمية للشركات التى تشتغل عبر الإنترنت.
- غياب توافق دولى شامل حول آليات فرض الجبابة الرقمية، رغم محاولات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والبعض من دول الاتحاد الأوروبى⁽¹³⁾.

- ضعف القدرات التقنية والقانونية لدى بعض الدول النامية، كحال الجزائر، ما يُعيق فرض جبابة فعلية على الاستثمارات الرقمية العابرة للحدود.
- لذلك، تُشكل الجبابة الرقمية أحد أبرز الرهانات القانونية المعاصرة، التى تستدعي إصلاحات تشريعية وتعاون دولى، لضمان تحقيق العدالة الضريبية، وتعزيز السيادة الاقتصادية، خاصة فى مواجهة الشركات الرقمية العملاقة.

ثانيا- التحديات القانونية للجبابة الرقمية

رغم التحولات العميقة التى يشهدها الاقتصاد الوطنى، خاصة مع تزايد حجم التعاملات الرقمية، لا يزال المشرع الجزائرى متأخرا فى مواكبة التحديات القانونية المرتبطة بجبابة الأنشطة الرقمية، لا سيما تلك المتعلقة بالشركات الأجنبية العابرة للحدود التى تنشط فى السوق الجزائرية وتُحقق أرباحا معتبرة دون خضوع فعلي للنظام الجبائى المحلى.

وقد تناول الأستاذ دادن عبد الوهاب بالتفصيل إشكالية الحالة الضريبية للأنشطة الإلكترونية، مسلطا الضوء على أن المعالجة القانونية التقليدية لا تراعى التنوع الحديث للمعاملات الرقمية، ما يسبب فراغا فى تصنيفها ضمن الإطار الضريبي القائم⁽¹⁴⁾. إذ يرى أن هيمنة الأنشطة التجارية الإلكترونية فى الاقتصاد الرقمية تضعف قدرة القانون الجزائرى على ضبط هذه الأنشطة الضريبية بفعالية، ما يؤدي إلى خلق ثغرات تمكن بعض الأطراف من التهرب الضريبي باتباع نمط عمل افتراضى لا يظهر فى الفضاء القانونى التقليدى⁽¹⁵⁾.

هذا التحليل يدعم المناقشة حول أهمية إدراج مفهوم "المنشأة الرقمية" كمصطلح



ضرائبي جديد في التشريع الجزائري، بحيث يتم توسيع نطاق الأخذ بالضرائب ليشمل الأنشطة التي تنطوي على تبادل القيمة الاقتصادية عبر الإنترنت، حتى بدون وجود مادي⁽¹⁶⁾.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات القانونية التي تواجه الجزائر فيما يلي:

1- ضعف المنظومة القانونية: غياب نصوص قانونية واضحة تُحدد طبيعة الأنشطة الرقمية الخاضعة للجبابة وآليات تحصيل الضرائب المستحقة.

2- قصور التشريعات التقليدية: اعتماد قانون الضرائب الجزائري على مبدأ التواجد المادي كشرط لفرض الجبابة، وهو ما لا ينطبق على الشركات الرقمية العابرة للحدود.

على خلاف النماذج الأوروبية، يفتقر النظام الجبائي الجزائري إلى أحكام صريحة تُخضع الأنشطة الرقمية العابرة للحدود للضريبة.

ويركّز المشرع الجزائري على شرط الوجود القانوني أو المادي لمقر الشركة داخل الجزائر كمعيار رئيسي لتحصيل الضرائب⁽¹⁷⁾.

ولا يتضمن القانون الجبائي الجزائري حتى الآن:

- تعريفاً للأنشطة الرقمية الخاضعة للضريبة.

- آلية قانونية تُجيز فرض جبابة رقمية على الشركات الأجنبية العاملة عبر الإنترنت في السوق الجزائرية.

- أي ضريبة محدّدة على الخدمات الرقمية مثل الإعلانات الإلكترونية أو بيع البيانات.

- أدوات فعالة لرصد حجم رقم الأعمال الرقمي المحقق داخل الجزائر.

وباستقراء المنظومة القانونية الجزائرية تم تسجيل غياب نصوص قانونية صريحة تُنظم فرض الجبابة على الأنشطة الرقمية الكبرى، سواء تعلق الأمر بالشركات الأجنبية مثل "Google"، "Meta"، "Amazon"، أو حتى المنصات الرقمية الإقليمية

التي تستهدف المستخدم الجزائري. هذا الفراغ القانوني يعكس محدودية النظام الضريبي في مواكبة التغيرات الرقمية، وهو ما أبرزته الدراسات الأكاديمية الحديثة. ففي تحليل قدمته (Zouaneb Ghericia, 2024) بعنوان *"Digital Economy Between Special Taxation or Adaptation of Rules, The Case of Algeria"* أشارت الباحثة إلى أن هيكل النظام الجزائري الحالي لا يزال يقلص من إمكانيات فرض الضرائب الرقمية، لا سيما بسبب غياب الشفافية في بيانات الأرباح الرقمية، مما يحول دون قدرة السلطات الضريبية على الاستناد إلى رقم أعمال فعلي كأساس للجبائية⁽¹⁸⁾.

ومع ذلك، سجلت بعض المبادرات الجزئية في هذا السياق، أهمها:

- **قانون المالية لسنة 2022:** الذي تضمن لأول مرة إشارة ضمنية لضرورة مراقبة التعاملات الإلكترونية لأغراض جبائية⁽¹⁹⁾، لكن دون تفصيل أو آليات واضحة لتطبيق هذه المراقبة على الشركات الرقمية الأجنبية.

- **الأمر رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية:** حيث أقر المشرع ضرورة خضوع المتعاملين عبر الإنترنت للتسجيل الجبائي، غير أن تطبيق هذا المبدأ اقتصر عمليا على المتعاملين المحليين فقط، في حين بقيت الشركات الأجنبية خارج دائرة الرقابة والجبائية⁽²⁰⁾.

أ- نقص التعاون الدولي لتبادل المعلومات حول أرباح الشركات الرقمية الناشطة في الجزائر.

ب- ضعف البنية التحتية الرقمية والإدارية: نقص في الوسائل التكنولوجية والإدارية لرصد وتتبع النشاطات الرقمية الخاضعة للجبائية، ما يُعيق تحصيل الضرائب بشكل فعال.

هذا الوضع يترجم عمليا في تفويت مداخيل جبائية معتبرة على الخزينة العمومية، خاصة في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي وخدمات الإعلان

الرقمي. وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن حجم الاتفاق على الإعلانات الرقمية في الجزائر، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بلغ حوالي 58.6 مليون يورو في سنة 2024، مع توقعات بتجاوزه 669. مليون يورو بحلول سنة 2028، أي ما يعادل أكثر من 60 مليون دولار سنوياً في الوقت الحالي. وإذا اضيفت إلى ذلك أرباح الإعلانات عبر محركات البحث (مثل Google) ومداخل التطبيقات والمنصات الرقمية الأخرى، فإن إجمالي الإيرادات الرقمية التي تُحقق من السوق الجزائرية قد يفوق 150 مليون دولار سنوياً. هذه الأرقام تعكس بوضوح حجم الخسائر المالية التي تتكبدها الدولة نتيجة غياب منظومة جبائية فعالة تُخضع هذه الأنشطة للضريبة، وتبرز الحاجة الملحة لإصلاح تشريعي عاجل في هذا المجال⁽²¹⁾.

المحور الثاني: النماذج الدولية والنزاعات حول الجبابة الرقمية

مع تصاعد هيمنة الاقتصاد الرقمي وتوسع نشاط الشركات الرقمية الكبرى خارج الحدود الوطنية، بدأت العديد من الدول تواجه معضلة فرض الجبابة على أنشطة تُحقق أرباحاً ضخمة دون أن تكون خاضعة فعلياً للأنظمة الجبائية المحلية، بسبب غياب التواجد المادي التقليدي. وقد دفع هذا الواقع دولاً متقدمة إلى تطوير نماذج تشريعية وتنظيمية جديدة تهدف إلى تكييف قواعدها الجبائية مع طبيعة الأنشطة الرقمية، سواء عبر سن ضرائب وطنية خاصة أو من خلال السعي نحو إرساء إطار قانوني دولي منسجم.

وبينما اختارت بعض الدول، كفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي، مسار التنظيم الداخلي والاقتراحات الجماعية، دخلت هذه التشريعات في صدام مع شركات متعددة الجنسيات، وأثارت سلسلة من النزاعات القانونية على المستوى الإقليمي والدولي، لاسيما أمام الهيئات القضائية الأوروبية. وقد أسهمت هذه النزاعات في إبراز الإشكاليات القانونية المرتبطة بجبابة الأنشطة الرقمية، كما ساهمت في بلورة اجتهادات قضائية تدفع نحو تكريس مبدأ إخضاع الأرباح الرقمية للضريبة، ولو في

ظل غياب منشأة دائمة تقليدية.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المحور عرضاً لأهم التجارب الدولية في مجال الحماية الرقمية، مع تحليل النزاعات القضائية التي شكلت أرضية خصبة لفهم مسار تطور هذا الفرع من الحماية، وتبيان التوجهات القانونية المعاصرة نحو تحقيق العدالة الجبائية في ظل الاقتصاد الرقمي.

أولاً- تجارب دولية لفرض الحماية الرقمية

1- التجربة الفرنسية: نموذج الضريبة على الخدمات الرقمية: تُعد فرنسا من أوائل الدول التي بادرت إلى سن تشريع وطني خاص بالحماية الرقمية، حيث صدر القانون رقم: 759-2019 المؤرخ في 24 يوليو 2019، المتعلق بفرض ضريبة على الخدمات الرقمية، والمعروف باسم "ضريبة GAFA" نسبة إلى الشركات الكبرى مثل *Amazon, Facebook, Apple, Google* ⁽²²⁾

وبفرض هذا القانون ضريبة بنسبة 3% على إيرادات الشركات التي تُحقق رقم أعمال يفوق 750 مليون يورو عالمياً، و25 مليون يورو على الأقل داخل فرنسا، شرط أن تُقدم هذه الشركات خدمات رقمية مرتبطة بالإعلانات المستهدفة، بيع البيانات، أو الوساطة الرقمية ⁽²³⁾.

وقد مكن هذا النظام القانوني من تحصيل إيرادات ضريبية، حيث حققت فرنسا مداخيل جبائية بفضل هذا النظام قُدّرت بحوالي 400 مليون يورو خلال السنة الأولى من تطبيق الضريبة، في حين يتوقع أن تصل هذه المداخيل إلى مليار يورو سنوياً مع توسع نشاط الشركات الرقمية ⁽²⁴⁾.

2- التجربة الإسبانية والإيطالية: تأكيد الاتجاه الأوروبي: تشابه التجربة الإسبانية القانون الفرنسي من حيث نطاق التطبيق ونسبة الضريبة، حيث أقرت إسبانيا بموجب القانون رقم 2020/4 ضريبة رقمية بنسبة 3% على الأنشطة الرقمية التي تشمل الإعلانات الإلكترونية والخدمات التفاعلية عبر الإنترنت ⁽²⁵⁾.



أما إيطاليا فقد فرضت ضريبة مماثلة بنسبة 3% بموجب قانون المالية لعام 2019، مع استهداف الشركات التي يتجاوز رقم أعمالها العالمي 750 مليون يورو، منها 5.5 مليون يورو على الأقل داخل إيطاليا.⁽²⁶⁾

3- التوجه الأوروبي الجماعي: محاولة للتوحيد: تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة جماعية لتنظيم الحماية الرقمية، من خلال مقترحات تهدف إلى وضع نظام موحد لفرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى، لضمان عدالة جبائية بين الدول الأعضاء والحد من المنافسة الضريبية بين الأنظمة الوطنية.⁽²⁷⁾

وفي هذا الإطار، اقترحت المفوضية الأوروبية في 2018 فرض ضريبة بنسبة 3% على الإيرادات الناتجة عن الخدمات الرقمية، خاصة المتعلقة بالإعلانات الإلكترونية، المنصات الرقمية، وبيع البيانات الشخصية للمستخدمين.⁽²⁸⁾ ورغم عدم التوصل لاتفاق شامل حتى الآن بسبب تباين مواقف الدول الأعضاء، إلا أن هذا التوجه الأوروبي يعكس إرادة واضحة لتكييف المنظومة الجبائية مع واقع الاقتصاد الرقمي، ووضع ضريبة رقمية أوربية متناسقة تجب الدول الأعضاء الدخول في منافسة جبائية فيما بينها وتفادي الخسائر المالية الناتجة عن تهرب الشركات الرقمية من الجبائية.

4- التجربة الأمريكية: ورغم أن الولايات المتحدة تُعد موطناً لمعظم الشركات الرقمية الكبرى، إلا أنها انخرطت في النقاش الدولي حول الجبائية الرقمية، خاصة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بهدف وضع إطار دولي عادل لتقاسم الحقوق الضريبية.⁽²⁹⁾

وُتعارض الإدارة الأمريكية في كثير من الأحيان فرض ضرائب وطنية على الشركات الرقمية، معتبرة أن هذا النهج يُشكل استهدافاً غير عادل لشركاتها، وهو ما أدى إلى خلافات مع دول مثل فرنسا، دفعت نحو إبرام اتفاقيات مؤقتة لتهدئة النزاع.⁽³⁰⁾

رغم ذلك، سعت الولايات المتحدة إلى دعم مشروع "الإصلاح الضريبي العالمي" تحت مظلة *OECD*، الذي يهدف إلى فرض حد أدنى للضريبة على الشركات الكبرى بنسبة 15% على المستوى العالمي، ما يُعد مقارنة غير مباشرة للحد من التهرب الضريبي الرقمي⁽³¹⁾.

هذا وتشترك النماذج الأوروبية في تجاوز المعيار التقليدي للوجود المادي، حيث يُفرض الربط الضريبي بناءً على رقم الأعمال المحقق داخل الدولة وليس على وجود منشأة دائمة.

ويُعتبر "الوجود الاقتصادي الرقمي" كافياً لإخضاع الشركات الأجنبية للحماية الرقمية، حيث يتم الاعتماد على بيانات الاستخدام المحلي، حجم الإعلانات المستهدفة، والمعاملات الرقمية التي تخص المستخدمين في الدولة المعنية.⁽³²⁾ هذا التوجه يُرسّخ السيادة الجبائية، ويُشكل قاعدة قانونية قوية لمواجهة تهرب الشركات الرقمية متعددة الجنسيات من دفع الضرائب.

ثانياً- نزاعات دولية تؤسس لتكريس الحماية الرقمية

تُظهر العديد من النزاعات القضائية الدولية تطوّر مفهوم السيادة الجبائية في مواجهة الشركات الرقمية الكبرى، خاصة في ظل محاولاتها استغلال الثغرات القانونية لتحقيق أرباح ضخمة مع التهرب من الالتزامات الضريبية.

1- النزاع الأوروبي مع شركة Apple: تُعد قضية شركة *Apple* مع المفوضية الأوروبية من أبرز النزاعات التي جسّدت معركة فرض الضرائب على الشركات الرقمية، حيث قضت محكمة العدل الأوروبية (*CJEU*) في 14 سبتمبر 2024، بإلزام *Apple* بإعادة مبلغ 13 مليار يورو من الضرائب غير المدفوعة، نتيجة حصولها على امتيازات جبائية غير قانونية في إيرلندا.⁽³³⁾

هذا القرار يُبرز أهمية مكافحة "المعاملات الخاصة" التي تُضعف من قدرة الدول على تحصيل الضرائب من الشركات الرقمية، حتى في غياب وجود مادي تقليدي



لتلك الشركات داخل الدولة المستهلكة.

2- النزاع الضريبي مع Amazon في لوكسمبورغ: رغم قرار المفوضية الأوروبية بمطالبة Amazon بدفع 250 مليون يورو نتيجة ما اعتبرته "مساعداً ضريبية غير مشروعة"، إلا أن محكمة العدل الأوروبية قضت في 14 ديسمبر 2023 برفض هذا القرار، معتبرة أن التسهيلات الضريبية المقدمة من لوكسمبورغ لا تشكل انتهاكاً لقواعد المنافسة.⁽³⁴⁾

ورغم خسارة المفوضية للقضية، إلا أن هذا النزاع أعاد النقاش حول الحاجة لإطار قانوني موحد يُنظم الحماية الرقمية ويُقيّد الاستغلال الضريبي داخل الاتحاد الأوروبي.

3- قضية Conversant في فرنسا وتوسيع مفهوم المنشأة الدائمة: في قرار تاريخي صادر عن مجلس الدولة الفرنسي (Conseil d'État) بتاريخ 11 ديسمبر 2020، تم اعتبار الشركة الفرنسية "ممثلاً دائماً" لشركة أجنبية تُمارس أنشطة رقمية في السوق الفرنسية، ما أفضى إلى إخضاعها للضرائب رغم عدم وجود مقر قانوني صريح.⁽³⁵⁾ هذا الاجتهاد القضائي يُؤسس لمفهوم "الوجود الاقتصادي الرقمي"، ويُمهّد لفرض ضرائب على الشركات الرقمية العابرة للحدود بناءً على أنشطتها الفعلية في الدولة المستهلكة.

4- إلزام المنصات الرقمية بدفع ضريبة القيمة المضافة - نموذج Fenix (OnlyFans): قضت محكمة العدل الأوروبية في 28 أبريل 2023 بإلزام منصة OnlyFans بدفع ضريبة القيمة المضافة على جميع الإيرادات الرقمية المتأتية من خدماتها في الدول الأعضاء، حتى في حال غياب كيان قانوني داخل تلك الدول.⁽³⁶⁾

هذا القرار يُكرّس مسؤولية المنصات الرقمية تجاه الأنظمة الجبائية الوطنية، ويُعزّز مبدأ فرض الضرائب على الخدمات الرقمية وفق معيار رقم الأعمال المحلي.

تُثبت هذه النزاعات أن الأنظمة القضائية في الدول المتقدمة بدأت تتجه تدريجياً

نحو تكريس مبدأ العدالة الجبائية في مواجهة الاقتصاد الرقمي، خاصة مع اعتماد مفاهيم قانونية مبتكرة مثل "الوجود الاقتصادي الرقمي" و"الماجور الافتراضي". بالمقابل، يُسجل قصور كبير في التشريع الجزائري، الذي لا يزال اسير المفاهيم التقليدية للربط الضريبي، ما يؤدي إلى حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية هامة ناتجة عن استثمارات رقمية أجنبية تنشط فعليا داخل الجزائر دون أي التزام جبائي.

ثالثا- الاتفاقيات الدولية المنظمة للجبابة الرقمية (كأداة للتنسيق والعدالة الضريبية)

في ظل تنامي الاقتصاد الرقمي وتوسع الشركات العابرة للحدود التي تُحقق أرباحا ضخمة دون التقيد بالنظم الجبائية الوطنية، برزت الحاجة إلى اعتماد اتفاقيات دولية تُنظم فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية بطريقة منسقة، تضمن العدالة الجبائية وتُقلص من النزاعات الضريبية بين الدول. وقد تم ذلك عبر عدة مبادرات دولية رعتها منظمات متعددة الأطراف كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والاتحاد الأوروبي، إلى جانب تعديلات ثنائية طالت الاتفاقيات الضريبية التقليدية.

1- الاتفاقية متعددة الأطراف لتطبيق إطار الركيزة الأولى (Pillar One): تُعد

اتفاقية MLC (Multilateral Convention) المبرمة تحت إشراف منظمة OECD مثالا رائدا في هذا المجال، إذ تهدف إلى إعادة توزيع جزء من حقوق فرض الضرائب على أرباح الشركات الرقمية الكبرى إلى الدول التي تُحقق فيها هذه الشركات مداخيل رقمية، حتى وأن لم تكن لها منشآت مادية في تلك الدول⁽³⁷⁾. وتشترط الاتفاقية أن تُوقع عليها نسبة دنيا من الدول المؤثرة اقتصاديا للدخول حيز التنفيذ، في محاولة لإعادة التوازن إلى العلاقات الضريبية الدولية.

2- المبادرة العالمية لتطبيق حد أدنى من الضريبة على الشركات الرقمية الكبرى

(Pillar Two): جاءت الركيزة الثانية من الاتفاق الدولي المذكور لتُقر معدلا ضريبيا أدنى عالميا بنسبة 15% على أرباح الشركات التي تتجاوز مداخيلها السنوية



750 مليون يورو، بهدف منع المنافسة الضريبية بين الدول والحد من التهرب عبر تحويل الأرباح نحو أنظمة منخفضة الضرائب⁽³⁸⁾.

3- آليات التبادل التلقائي للمعلومات الجبائية (CRS و DAC7): تم اعتماد مجموعة من الاتفاقيات التي تلزم الدول بتبادل المعلومات الجبائية بشكل تلقائي وشفاف، ومنها معيار *CRS (Common Reporting Standard)* الذي يشمل البيانات المتعلقة بالخدمات الرقمية والعملات المشفرة، إلى جانب التوجيه الأوروبي *DAC7*، الذي يُجبر المنصات الرقمية على التصريح المنتظم بالأرباح التي يُحققها المستخدمون داخل الاتحاد الأوروبي.⁽³⁹⁾ تهدف هذه الإجراءات إلى تمكين الإدارات الضريبية من تتبع النشاطات الرقمية الخاضعة للجبابة مهما كان موقعها.

4- التعديل الثنائي لاتفاقيات تجنّب الازدواج الضريبي: شهدت الاتفاقيات الثنائية الكلاسيكية تطورًا ملحوظًا تمثل في إدخال مفهوم "المنشأة الدائمة الرقمية" (*Digital Permanent Establishment*)، ما يُمكن الدول من فرض ضرائب على الشركات التي تُمارس نشاطًا رقميًا داخلها رغم غياب كيان قانوني محلي. وتُمثل هذه التعديلات مثالًا على قدرة القانون الدولي الضريبي على التكيف مع تحولات السوق الرقمية.⁽⁴⁰⁾

تعكس هذه الاتفاقيات الدولية توجهًا عالميًا نحو تحقيق نوع من التكامل الجبائي في مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي. غير أن تطبيق هذه الاتفاقيات يبقى رهينًا بالإرادة السياسية والتقنية للدول النامية، ومنها الجزائر، التي لا تزال تفتقر إلى منظومة تشريعية قادرة على الانخراط الفعلي في هذه الاطر، سواء من خلال التعديل القانوني أو عبر الانضمام الفعلي للاتفاقيات المتعددة الأطراف.

المحور الثالث: واقع وآفاق الحماية الرقمية في الجزائر

يُعد النظام الجبائي في الجزائر من أكثر الأنظمة المرتبطة بالقطاع الريعي التقليدي، حيث تستند الخزينة العمومية بدرجة كبيرة إلى مداخيل المحروقات والضرائب الكلاسيكية المفروضة على الأنشطة التجارية والمهنية التقليدية.⁽⁴¹⁾ غير أن هذا النظام الجبائي لا يزال غير متكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، ما يُفقد الدولة قدراتها على استغلال مصادر جديدة للحماية، خاصة في ظل تزايد نشاط الشركات الرقمية الأجنبية داخل السوق الجزائرية دون خضوعها الفعلي للحماية الوطنية⁽⁴²⁾.

أولا- القصور التشريعي الجزائري

1- غياب الإطار القانوني لتنظيم الحماية الرقمية: رغم التحولات الرقمية التي تعرفها الجزائر، وارتفاع نسبة استعمال الإنترنت والتجارة الإلكترونية⁽⁴³⁾، إلا أن التشريع الجزائري لم يتضمن نصوصا صريحة تُنظم فرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى الناشطة في الجزائر، وهو ما يُسهم في:

- تفويت فرص تحصيل مداخيل جبائية معتبرة،
- خلق منافسة غير عادلة بين الشركات المحلية والأجنبية،
- تعميق ظاهرة التهرب الضريبي في الأنشطة الرقمية.

وفي ظل هذا الفراغ التشريعي، تعتمد الشركات الرقمية الأجنبية على تحقيق أرباح ضخمة من السوق الجزائرية عبر خدمات مثل الإعلانات الرقمية، منصات البيع، التطبيقات، دون أن تُسهم فعليا في تمويل الخزينة العمومية⁽⁴⁴⁾.

لذا فإننا نرى أن استمرار غياب إطار قانوني شامل يُنظم الحماية الرقمية في الجزائر يُعد أحد مظاهر القصور القانوني الذي يُقلص من قدرة الدولة على تحقيق العدالة الجبائية وحماية السيادة المالية، خاصة في ظل التوسع المستمر للاقتصاد الرقمي العالمي. وعليه، فإن أي إصلاح قانوني مستقبلي يجب أن ينطلق من ضرورة تكيف



التشريع الوطني مع التحولات الرقمية، مع احترام المبادئ الأساسية للنظام الجبائي وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف المتعاملين.

2- غياب تفعيل مبادئ النظام الجبائي في المجال الرقمي: تستند الأنظمة الجبائية الحديثة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، التي يجب أن تُطبّق حتى في مجال الحماية الرقمية، أبرزها:

أ- مبدأ العدالة الجبائية: الذي يفرض توزيع الأعباء الضريبية بشكل منصف بين الفاعلين الاقتصاديين، الرقميين والتقليديين، دون تمييز بين الشركات المحلية والأجنبية.⁽⁴⁵⁾

ب- مبدأ المساواة أمام الضريبة: الذي يلزم الدولة بفرض التزامات جبائية على جميع من يُحقّق أرباحاً داخل إقليمها، بغض النظر عن الشكل القانوني أو التكنولوجي للنشاط، وضمان معاملة جميع المتعاملين الاقتصاديين بنفس القواعد الجبائية، سواء تعلق الأمر بأنشطة تقليدية أو رقمية.

ج- مبدأ الشفافية: ضرورة توفر معايير واضحة وإجراءات شفافة لفرض الحماية على الأنشطة الرقمية.

د- مبدأ السيادة الجبائية: حق الدولة في فرض الضرائب على كل نشاط اقتصادي يُدرّ أرباحاً داخل إقليمها، بما في ذلك الأنشطة الرقمية. غير أن الواقع الحالي في الجزائر يُبيّن غياب تفعيل فعلي لهذه المبادئ في مجال الاقتصاد الرقمي، ما يُعزّز من اختلال المنظومة الجبائية ويُفقدها فعاليتها في مواكبة التغيرات العالمية.

ثانياً- آفاق تطوير الحماية الرقمية في الجزائر: إصلاحات تشريعية وتوصيات عملية

أثبتت التجارب الدولية أن فرض حماية رقمية فعّالة يتطلب توفر منظومة قانونية متكاملة تُراعي خصوصيات الاقتصاد الرقمي، وتُواكب التحولات العميقة التي فرضتها التكنولوجيا على أنماط الاستثمار والتجارة والخدمات العابرة للحدود. وفي هذا

السياق، تُواجه الجزائر تحديات متزايدة نتيجة غياب إطار قانوني واضح للجباية الرقمية، وهو ما يُضعف سيادتها المالية ويُكرّس التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب.

وعليه، فإن الانتقال نحو نظام جبائي عصري وفَعّال في مجال الأنشطة الرقمية أصبح ضرورة حتمية تفرضها اعتبارات حماية الموارد العمومية، تعزيز العدالة الجبائية، وضمان تكافؤ الفرص في السوق الوطنية.

لذا سنحاول استشراف أهم الإصلاحات التشريعية والإدارية المطلوبة، وتقديم توصيات عملية مستوحاة من أفضل الممارسات الدولية، بما يسمح للجزائر ببلورة منظومة جبائية رقمية عادلة ومتوازنة، قادرة على استيعاب التحديات والمخاطر المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، مع الحفاظ على مبادئ السيادة والعدالة الجبائية.

1- ضرورة الاعتراف القانوني بالوجود الاقتصادي الرقمي: أثبتت التجارب المقارنة أن تجاوز شرط الوجود المادي التقليدي يُعدّ خطوة محورية في إخضاع الشركات الرقمية الكبرى للجباية، وعليه يُوصى بتعديل التشريع الجبائي الجزائري لاستحداث مفهوم "الوجود الاقتصادي الرقمي"، بحيث يُصبح معيار رقم الأعمال المحقق داخل الجزائر، من خلال الأنشطة الرقمية، كافيا لفرض الالتزامات الضريبية⁽⁴⁶⁾.

يتطلب هذا التعديل:

- تعديل أحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة⁽⁴⁷⁾.
- إدراج تعريف دقيق للأنشطة الرقمية الخاضعة للضريبة، مثل الإعلانات الرقمية، المنصّات الإلكترونية، بيع البيانات، واستغلال الذكاء الاصطناعي في السوق الوطنية.

2- استحداث ضريبة وطنية على الخدمات الرقمية: في إطار السيادة الاقتصادية، يُمكن للمشرّع الجزائري اعتماد ضريبة خاصة بالخدمات الرقمية، على



قرار "ضريبة" *GAF* المعتمدة في فرنسا واسبانيا.

ويُقتَرَح أن تشمل هذه الضريبة:

- الشركات التي تُحقِّق رقم أعمال عالمي يتجاوز سقفًا يُحدِّده المشرِّع، مع جزء معتبر من الإيرادات المتأتية من السوق الجزائرية.
- كافة الأنشطة التي تُمارس عبر الوسائط الرقمية، وتُدرَّ أرباحا داخل الجزائر، حتى في غياب مقرٍّ دائم أو منشأة قانونية⁽⁴⁸⁾.
- اعتماد نسبة ضريبية تتماشى مع المعايير الدولية، مع إمكانية تكييفها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

3- تعزيز آليات الرقابة والتعاون الدولي: تطبيق الجبابة الرقمية بفعالية يقتضي:

- تطوير وسائل المراقبة الإلكترونية لرصد رقم الأعمال الرقمي المُتحقَّق داخل الجزائر.

- التعاون مع المنصَّات الإلكترونية الدولية لتبادل المعلومات الضريبية، ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تُشرف عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *(OCDE)*⁽⁴⁹⁾.

- إبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الحقوق الضريبية للجزائر، وفق مبدأ المعاملة بالمثل والاحترام المتبادل للسيادة المالية.

4- دعم قدرات الإدارة الجبائية وتكوين الكفاءات الوطنية: لضمان التطبيق السليم للجبابة الرقمية، يجب:

- تأهيل الكفاءات الوطنية المختصة في مجال الاقتصاد الرقمي والقانون الضريبي الحديث.
- تحديث البنى التحتية التكنولوجية للإدارة الجبائية لرصد وتتبع الأنشطة الرقمية العابرة للحدود.

- إشراك الخبراء والقانونيين في صياغة النصوص التنظيمية لضمان انسجامها مع

المبادئ الدستورية والتزامات الجزائر الدولية. نخلص بالقول بأن إدراج الحماية الرقمية في المنظومة القانونية الجزائرية لا يمثل خياراً تقنياً بحتاً، بل هو استحقاق سيادي لحماية الاقتصاد الوطني وضمان العدالة الضريبية.

فالاستثمارات الرقمية العابرة للحدود تُحقق أرباحاً كبيرة في الجزائر دون مساهمة فعلية في تمويل الميزانية العمومية، وهو ما يُضعف القدرة المالية للدولة ويُشوّه قواعد المنافسة.

لذلك، فإن أي تأخير في اعتماد إصلاحات تشريعية يُكرّس التبعية الرقمية، ويُجرّم الجزائر من موارد مالية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

لقد كشفت دراسة موضوع الحماية الرقمية في إطار الاقتصاد الرقمي عن حجم التحديات القانونية التي تُواجه الأنظمة الوطنية، وعلى رأسها النظام الجبائي الجزائري، في ظل التوسع السريع للأنشطة الرقمية العابرة للحدود، واستغلال الشركات الرقمية الكبرى للأسواق المحلية دون مساهمة فعلية في تمويل الخزائن العمومية.

وتُبرز التجارب الدولية الرائدة، مثل التجربة الفرنسية، مبادرات الاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات الدولية في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، مدى إدراك تلك الدول لأهمية تكييف المنظومة الجبائية مع الواقع الجديد، من خلال:

- إعادة توزيع الحقوق الضريبية بما يضمن عدالة جبائية،
- فرض ضرائب محددة على الخدمات الرقمية،
- اعتماد حد أدنى عالمي للضريبة،
- تكريس مبدأ الشفافية والمعاملة بالمثل،



- تعزيز التعاون الدولي لتقليل التهرب الضريبي الرقمي.
في المقابل، أظهرت الدراسة غياب إطار قانوني واضح ومتكامل للجبابة الرقمية في الجزائر، ما يُكرّس هشاشة المنظومة الجبائية أمام التحولات الرقمية، ويُفوت على الدولة فرصا مالية معتبرة، ويُعمّق من ظاهرة التهرب الجبائي في المجال الرقمي، خاصة من طرف الشركات الأجنبية الكبرى التي تنشط في السوق الوطنية دون رقابة فعلية.

أولا- النتائج :

- 1- لا تزال المنظومة الجبائية الجزائرية تعتمد بشكل رئيسي على القواعد التقليدية المرتكزة على التواجد المادي، ما يُصعّب فرض الجبابة على الأنشطة الرقمية العابرة للحدود.
- 2- المشرّع الجزائري لم يُواكب فعليا التحولات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، باستثناء بعض المبادرات الجزئية غير الكافية، مثل التعديلات في قانون المالية أو النصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.
- 3- غياب التنسيق مع المبادرات الدولية، خاصة مشروع "حل الركيّتين"، يُضعف قدرة الجزائر على حماية سيادتها المالية في مواجهة الشركات الرقمية متعددة الجنسيات.
- 4- هناك ضرورة ملحة لتكريس مبادئ العدالة الجبائية، الشفافية، والمساواة أمام الضريبة، بما ينسجم مع المعايير الدولية.

ثانيا- الاقتراحات:

- 1- إصلاح تشريعي شامل: إدراج نصوص قانونية صريحة تُنظم الجبابة الرقمية ضمن قانون الضرائب الجزائري، مع تحديد الأنشطة الرقمية المعنية والآليات القانونية والإدارية لتطبيق الجبابة.
- 2- تكييف القواعد الجبائية مع الاقتصاد الرقمي: تجاوز شرط التواجد المادي،

واعتماد معايير تعتمد على مكان تحقيق الأرباح الرقمية لتحديد الوعاء الضريبي.
3- تفعيل مبدأ المعاملة بالمثل: ضمان معاملة الشركات الرقمية الأجنبية وفق القواعد التي تُطبقها دول منشأها على الشركات الجزائرية الناشطة رقميا في تلك الأسواق.

4- الانخراط في الاتفاقيات الدولية: دعم جهود الجزائر في الاندماج ضمن مبادرات مثل مشروع "حل الركيزتين"، وتطوير التعاون مع الدول والمنظمات الدولية المعنية بالجباية الرقمية.

5- تعزيز البنية التحتية الرقمية والإدارية: تطوير أنظمة الرقابة الرقمية، وتحسين قدرات الإدارة الجبائية في رصد وتتبع النشاطات الرقمية، عبر التكوين والتجهيز التكنولوجي.

6- اعتماد الشفافية في التصريح بالأنشطة الرقمية: إلزام الشركات الرقمية، سواء كانت محلية أو أجنبية، بالكشف عن أرباحها، نشاطاتها الرقمية، والامتثال للالتزامات الجبائية.

وخلاصة القول أن تكييف النظام الجبائي الجزائري مع تحديات الاقتصاد الرقمي يمثل رهانا استراتيجيا لضمان العدالة الجبائية، حماية السيادة المالية، وتحصيل موارد جبائية جديدة تُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التراجع التدريجي لمداخل المحروقات واعتماد الدولة على تنوع مصادر تمويلها.

الهوامش والمراجع:

(1)- OECD, *Addressing the Tax Challenges of the Digitalisation of the Economy*, 2021, p. 15

(2)- European Commission, *Fair Taxation of the Digital Economy*, 2018, p. 4.

(3)- Reven S.Avi-Yonah,., *The Rise and Fall of the Digital Services Tax*, University of Michigan Law & Economics Research Paper, 2020, p. 3.

(4) Michael P Devereux, John Vella., *Taxing the Digitalised Economy: Targeted or System-Wide Reform?*, Oxford University Centre for Business Taxation, 2018, p. 5

(5)- OECD, *Addressing the Tax Challenges of the Digitalisation of the Economy*, 2021, p. 10



- (6)- European Commission, *Fair Taxation of the Digital Economy*, 2018, p. 7
- (7)- OCDE, "Tax Challenges Arising from Digitalisation", 2021.
- (8)- OECD, *Addressing the Tax Challenges of the Digitalisation of the Economy*, op. cit, p. 25.
- (9)- European Commission, *Fair Taxation of the Digital Economy*, op. cit, p. 10.
- (10)- Avi-Yonah, R., *The Rise and Fall of the Digital Services Tax*, op. cit, p. 6.
- (11)- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول الإصلاحات الضريبية، 2022. منشور في الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي - <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/downloads/imf-annual-report-2022-english.pdf> elibrary.imf.org+3imf.org+3imf.org+3
- (12)- European Commission, "Proposal for a Fair Taxation of the Digital Economy", 2018
- (13)- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Pillar One and Pillar Two Framework", 2022.
- (14)- عبد الوهاب دادن، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية: النقاشات، المشاكل، التحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 3، العدد 3، 2004، ص 154.
- (15)- المرجع نفسه، ص 156.
- (16)- المرجع نفسه، ص 160.
- (17)- القانون رقم 79-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1979، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52 الصادرة في 25 ديسمبر 1979.
- (18)- Zouaneb Ghericia, "Digital Economy Between Special Taxation or Adaptation of Rules, The Case of Algeria", *Revue des Economies financières, bancaires et de management*, vol. 13, no. 2, p 23-24..
- (19)- المادة 58 من قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021.
- (20)- الأمر رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 26 ماي 2018
- (21)- Statista, *Social Media Advertising - Algeria*, 2024, available at: <https://es.statista.com/outlook/dmo/digital-advertising/social-media-advertising/algeria>
- (22)- Loi n° 2019-759 du 24 juillet 2019 relative à la création d'une taxe sur les services numériques et à la modification de la trajectoire de baisse de l'impôt sur les sociétés, publiée au Journal Officiel de la République Française (JORF) n°0172 du 25 juillet 2019, texte n° 2
- (23)- European Commission, *Fair Taxation of the Digital Economy*, op. cit, p. 18.
- (24)- Le Monde, "Le Parlement adopte définitivement la « taxe GAFA », contestée par les Etats-Unis", Publié le 11 juillet 2019 à 12h08, modifié le 12 juillet 2019 à 06h25
- (25)- Ley 4/2020, de 15 de octubre, del Impuesto sobre Determinados Servicios Digitales, España.
- (26)- Legge n. 145/2018, Imposta sui Servizi Digitali, Italia.
- (27)- European Commission, *Proposal for a Council Directive on the Common System of a Digital Services Tax*, 2018.

- (28)- Ibid, p. 5.
- (29)- U.S. Congressional Research Service, *Digital Services Taxes (DSTs): Policy and Economic Analysis*, 2020, p. 12.
- (30)- BBC News, "France and US agree truce on digital tax dispute", 21 January 2020, available at: <https://www.bbc.com/news/business-51192369>.
- (31)- Le Monde, *Accord mondial sur la fiscalité des multinationales*, 8 octobre 2021, disponible sur: https://www.lemonde.fr/economie/article/2021/10/08/accord-mondial-sur-la-fiscalite-des-multinationales_6097703_3234.html.
- (32)- OCDE, "Rapport sur la présence économique significative", 2020.
- (33)- Court of Justice of the European Union (CJEU), *Judgment in Case C-465/20 P (Apple Ireland)*, delivered on 14 September 2024, available at <https://www.wsj.com/tech/eus-top-court-upholds-14-35-billion-apple-tax-bill-in-irish-benefits-case-e589b435> (accessed 24 June 2025).
- (34)- *Amazon Wins €250 Million EU Tax Case*, Court of Justice of the European Union (CJEU), *Judgment in Case C-414/21 P, Amazon EU Sàrl v. European Commission*, delivered on 14 December 2023, available at: <https://www.investopedia.com/amazon-wins-eur250-million-eu-tax-case-8416058> (accessed 24 June 2025).
- (35)- Conseil d'État, France, *Decision n° 439209 (Conversant Case)*, 11 December available at: <https://www.conseil-etat.fr> (accessed 24 June 2025).
- (36)- Court of Justice of the European Union (CJEU), *Case C-695/20, Fenix International Limited v HMRC*, *Judgment of 28 April 2023*, available at: <https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=260325> (accessed 24 June 2025).
- (37)- OECD, "Multilateral Convention to Implement Amount A of Pillar One," October 2023. Available at: <https://www.oecd.org/tax/beps/multilateral-convention-to-implement-amount-a-of-pillar-one.htm>
- (38)- Investopedia, "Global Corporate Minimum Tax Explained," July 2021. Available at: <https://www.investopedia.com/global-corporate-minimum-tax-5192149>
- (39)- European Commission, "DAC7: New EU Rules for Digital Platforms," 2022. Available at: https://taxation-customs.ec.europa.eu/taxation-1/dac-7_en
- (40)- Bloomberg Tax, "Digital Permanent Establishment: Where Are We Now?" March 2018. Available at: <https://news.bloombergtax.com/daily-tax-report-international/insight-digital-permanent-establishment-where-are-we-now-part-1>
- (41)- وزارة المالية الجزائرية، تقرير الجباية لسنة 2022، ص. 18.
- (42)- Bouzidi, M., *La fiscalité face aux défis de l'économie numérique en Algérie*, *Revue Juridique Algérienne*, 2021, p. 42
- (43)- *Rapport de l'ARPT (Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications)*, 2022.
- (44)- OECD, *Tax Challenges Arising from Digitalisation*, 2021, p. 35.



⁽⁴⁵⁾-James R Crawford, Brownlie, 's., *Principles of Public International Law*, Oxford University Press, 8th Edition, 2019, p. 330.

⁽⁴⁶⁾- OCDE, "*Rapport sur la présence économique significative*", 2020.

⁽⁴⁷⁾- القانون رقم 11-79 المؤرخ في 23 ديسمبر 1979، المتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجريدة الرسمية الجزائرية.

⁽⁴⁸⁾- Loi n° 2019-759 du 24 juillet 2019 relative à la taxe sur les services numériques, France.

⁽⁴⁹⁾- OCDE, "*Cadre inclusif sur l'imposition de l'économie numérique*", 2021.